مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

الأخصائيين الاجتماعيين ودورهم في التخفيف من النزاعات الأسرية في دولة قطر

Social workers and their role in alleviating family conflicts in the State of Qatar

أ/ سنا محمد ظافر القحطاني

DOI: 10.21608/fjssj.2023.324013 **Url**:https://fjssj.journals.ekb.eg/article_324013.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٣/٩/٢٠م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٣/١٠/٢م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٣/١٠/٥م
توثيق البحث: القحطاني, سنا محمد ظافر.(٢٠٢٣). الأخصائيين الاجتماعيين ودورهم في التخفيف من النزاعات الأسرية في دولة قطر.مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع.١٥،ج.(٢),ص-ص:٢٠٧-٢٣٨.

٢٠٢٣م

المجلد: الخامس عشر. **العدد**: الثاني. أكتوبر ٢٠٢٣م.

الأخصائيين الاجتماعيين ودورهم في التخفيف من النزاعات الأسرية في دولة قطر

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان الأدوار الرئيسة التي يؤديها الأخصائيون في العمل الاجتماعي بمكتب التصالح الأسري، وبيان مدى رضا المنتفعين عن الخدمات التي يقدّمها الأخصائيون في مكتب التصالح الأسري، حيث اتبعت الباحثة المنهج المختلط (الكمي والنوعي) بهدف الوصول لنتائج مفيدة، والتقليل من نقاط الضعف في نتائج الدراسة، أداة جمع البيانات هي المقابلة المعمقة مع الأخصائيين بمكتب التصالح الأسري بمحكمة الاسرة القطرية، والاستبانة للمنتفعين المترددين على مكتب التصالح الأسري بمحكمة الأسرة القطرية واشتملت عينة الدراسة على (١٠) استشاريين، (٥٠) من المنتفعين (رجال/نساء)، وأظهرت نتيجة الدراسة أن كثيرا من أفراد المجتمع القطري ليس لديهم معرفة أو خبرة بمكتب التصالح الأسري بمحكمة الأسرة القطرية وأهميته وآليات التنسيق والتحويل بين المؤسسات ذات العلاقة، وكذلك ارتفاع حالات التفكك الأسري بالمجتمع القطري نتيجة لعدم فاعلية آليات التوعية والدورات للحياة الزوجية قبل الزواج.وأيضا أظهرت النتائج تحديات كيفية التواصل مع مكتب التصالح الأسري منذ بداية المشكلة وهو ما يؤثر في تفاقمها.ومن التحديات عدم وجود تنسيق وتعاون مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة، وعدم قيام وسائل الإعلام بدورها الإيجابي في تعريف المجتمع القطري بأهمية مكتب التصالح الأسري وأهدافه. وأخيرا من توصيات الدراسة أهمية التنسيق والتشبيك بين مكتب التصالح الأسري والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة للإسهام في حل المشاكل وتقديم الدعم المادي والمعنوي والاجتماعي على نحوٍ سريع وملزم.

الكلمات الدالة: الأخصائين الإجتماعين، النزاعات الأسرية، قطر.

Social workers and their role in alleviating family conflicts in the State of Qatar

Abstract:

The researcher followed the mixed approach (quantitative and qualitative) to reach useful results and reduce the weaknesses in the results of the study. The data collection tool is the in-depth interview with specialists at the Family Reconciliation Office at the Qatari Family Court, and a questionnaire for the beneficiaries who frequent the Family Reconciliation Office at the Qatari Family Court. The study sample included (10) consultants, (50) beneficiaries (men/women). The result of the study showed that many members of the Qatari society do not have knowledge or experience of the Family Reconciliation Office in the Qatari Family Court, its importance, coordination, and transfer mechanisms between the relevant institutions, as well as the high incidence of family disintegration in the Qatari society because of the ineffectiveness of awareness mechanisms and courses for marital life before marriage. The results also showed the challenges of how to communicate with the Family Reconciliation Office since the beginning of the problem, which affects its exacerbation. One of the challenges is the lack of coordination and cooperation with the relevant social institutions, and the failure of the media to play its positive role in educating Qatari society about the importance of the Family Reconciliation Office and its goals. Finally, one of the recommendations of the study is the importance of coordination and networking between the Family Reconciliation Office and the relevant social institutions to contribute to solving problems and providing material, moral and social support in a quick and binding manner.

Key words: Social worker, Family disintegration**,** Qatar**.**

مقدمة:

هدف مكتب التصالح الأسري إصلاح أوضاع الأسرة وتعزيز الاستقرار وحمايتها والحد من الاضطرابات نتيجة المتغيرات الاجتماعية. وتقوم آلية عمل المكتب بحل المنازعات وتنتهي إما بالتسوية الودية أو بحكم قانوني يهدف إلى إدخال نظام متكامل للتقاضي في محكمة الأسرة، فهي تختص بالنظر في جميع قضايا الأحوال الشخصية والولاية القضائية. ويدرس العاملون والأخصائيون الاجتماعيون القضيةويحللونها ويبينون المطالبات بشأن هذه القضايا كلها في مرحلة فكرة إنشاء مصالحة على أساس الشريعة والقانون في النزاعات من أجل الحفاظ على الأسرة.

وأصدر المجلس الأعلى للقضاء قراره رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦ فحدد الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالأسرة التي تنظرها المحكمة الابتدائية المشكَّلة من قاضٍ فرد وأسماها محكمة الأسرة الجزئية، والدعاوى والمنازعات المتعلقة بمسائل الأسرة التي تنظرها المحكمة الابتدائية والمشكَّلة من ثلاثة قضاة وأسماها محكمة الأسرة الكلية. ومن الملاحظ أن هذه الدعاوى والمنازعات كانت تندرج تحت المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، فاجتزأها قانون الأسرة لتختص محكمة الأسرة بالنظر فيها، وما تبقى من منازعات الأحوال الشخصية يحول إلى المحكمة. (المجلس الأعلى للقضاء،٢٠٠٦)

تعدُّ الأسرة نظاما اجتماعيا يوجد بمختلف الثقافات منذ بداية المجتمعات الإنسانية، ولذلك تمثل الأسرة الخلية الأولى والوحدة الأساسية التي يتكون منها المجتمع، والأسرة هي المجال الطبيعي لنمو الشخصية، فهي من أكثر الأنساق تأثيراًفي الفرد وفي تكوين شخصيته بدءا من عمليات التنشئة الاجتماعية منذ الولادة التي يتلقى فيها أول دروس الحياة إلى إن يتمكن من الاعتماد على ذاته، والأسرة تقوم على تنظيم العلاقة العاطفية وتزويد المجتمع بالطاقة البشرية ومنح المكانة الاجتماعية لأفراد الأسرة وتوفير الحماية لهم سواء كانت حماية اقتصاديه أم نفسية أم غيرها، وتسعى لتحقيق الوظيفة الوجدانية والاقتصادية.

ومن الملاحظ تعرض الأسر لكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في المجتمع، وأدت للتأثير الواضح في بناء الأسرة ووظائفها، ومن ثَمَّ غيرت من شكل الصورة العامة لها مثل خروج المرأة للعمل والانتقال من الريف للمناطق الحضرية

وانتشار التصنيع ثم تحولها من الأسر الممتدة الى الأسر النووية وغير ذلك من العوامل التي غيرت في الخصائص البنائية والوظيفية للأسر.

ونجد أن (نجيب، ١٩٩٨) يشير في دراسته إلى تصنيف المشاكل الأسرية إلى:

١- مشاكل زوجية وهي تمثل المشاكل الناتجة عن سوء تكيف الزوجين وعدم توافقهما في الطباع والعادات وأساليب الحياة.

٢- مشاكل أسرية وهي تحدث نتيجة لخلافات حادة تقوم بين الزوجين أو أحدهما والأطفال أو بين الزوجين وأحد أفراد أسرة الزوج أو الزوجة.

٣- مشاكل اقتصادية متعلقة بنقص الموارد المالية وسوء توزيع الدخل للكفاية باحتياجات الأسرة.

٤- مشاكل نفسية متعلقة بالاضطرابات والأمراض النفسية المختلفة.

٥- مشاكل خاصة بحضانة الأطفال.

٦- مشاكل خاصة بالنفقة. (نجيب، ١٩٩٨)

إذاً المشكلة الأسرية تمثل حالة يعاني فيها أحد أفراد الأسرة أو الأسرة جميعها من مشاكل من الممكن أن تؤدي إلى ضعف بناء الأسرة وضعف أداء وظائف الأسر (Bengtson, 2004).

نتيجة لتلك المشاكل التي تؤثر في الأسرة وقدرتها على القيام بوظائفها وواجباتها فكانت الحاجة إلى تقديم يد العون والمساعدة لمواجهة تلك الأسر للمشاكل والتخفيف عنها وكانت مهنة الخدمة الاجتماعية بأساليبها وطرقها المختلفة مساعدة للأسر على استعادة تماسكها ومساعدة أفرادها على الحد من تلك المشاكل والعمل على حلها، ذلك أن هدف الخدمة الاجتماعية الأسرية مساعدة الأفراد للتمتع بحياة نفسية واجتماعية مستقرة وراضية وزيادة قدراتهم الشخصية والأسرية في عمليات التكيف المطلوبة. (مبروك، ٢٠١٠)

هذا يعني أن الأسرة هي أساس المجتمع وعند تماسكها واستقرارها ينعكس بالإيجاب على المجتمع، وعند تفككها وانهيارها سوف يؤثر بالسلب في المجتمع.

وقد تعرضت الأسرة القطرية لمتغيرات اجتماعية في العصر الحديث، ونتج عنها مجموعة من الأزمات والتصدعات أثّرت في أدائها لرسالتها التربوية والاجتماعية مثل عدم التوافق الاجتماعي والنفسي بين الزوجين ، الغيرة بين الزوجين ، الخيانة الزوجية ،

الصراع على السلطة بين الوالدين على نحوٍيؤثر سلبا في التنشئة الاجتماعية للأبناء، وهناك مواقف وتفاعلات قد تعيق تواصل العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بصورة جيدة فيؤدي ذلك إلى ظهور ألوانٍ شتى من الخلافات الزوجية التي قد تتعقد مع مرور الوقت، فتكون هناك حاجة لتدخل خارجي من الأقارب أو المتخصصين للمساعدة في تقريب وجهات النظر وإعادة التوافق والتناغم داخل الأسرة ونجد مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها المختلفة تساعد في المجال الأسري لتحسين الأداء الاجتماعي للأسرة من خلال دراسة أحوالها والعمل على تقوية الروابط بين أفرادها وتنمية قدراتهم الشخصية بهدف القضاء على الصعاب التي تعترض حياتهم وسعادتهم، وإيمانا بالدور المهم لمهنة الخدمة الاجتماعية في تيسير إجراءات التقاضي في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وفي حل النزاعات بين الزوجين بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي في المجتمع عامةٍ، لزم الأمر ضرورة الاستعانة بأخصائي اجتماعي في دعاوى الأحوال الشخصية. (عتمان،٢٠١٠).

الخلفية والهدف:

في العقود الأخيرة، شهدت دولة قطر تغيرات وتطورات في العديد من المجالات ولا سيما الخدمات الاجتماعية منها سواء كانت تتعلق بالصحة أو التعليم أو البرامج الاجتماعية. كما أن منظومة الأسرة على وجه الخصوص أصبحت محلّ اهتمام واسع من قِبل المسؤولين وصناع القرار في دولة قطر، وبالنظر إلى وثيقة رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، نجد أنّها ركّزت ضمن محاورها تركيزا رئيسًاللحفاظ على الأسرة داخل المجتمع القطري من خلال توفير جميع السُبل المتاحة لرعايتها ولضمان حصول أفرادها على الرفاهية والخدمات المتكاملة في شتى مناحي الحياة، كما ركّزت الوثيقة تركيزا رئيساً على ضرورة دعم الأسرة في المجتمع القطري من خلال العمل على تماسكها واستقرارها ومساعدتها على الاستمرارية (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠٠٨).

إضافةً إلى وجود مراكز داخل دولة قطر تولي اهتمامًا خاصًا بتقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارات الأسرية وتسهم في فض المنازعات والخلافات بين أطراف الزواج المتنازعة، وتسهم في استقرارها وضمان حصولها على حياة مستقرة خالية من التحديات والعوائق التي تواجهها، كمركز وفاق للاستشارات العائلية ومركز التصالح الأسري التابع لمحكمة الأسرة في دولة قطر (مركز وفاق، ٢٠١٨). فمكتب تسوية المنازعات الأسرية (مكتب التصالح الأسري)

يحمل رسالة اجتماعية مهمة جدا وهي الوساطة بين الزوجين بهدف تسوية النزاع بصورة ودية بما يحافظ على استمرار العلاقة الزوجية وضمان الاستقرار للأسرة والأبناء، وفي حالة كان الانفصال ضروريا ولا بد منه، يسعى المكتب إلى مساعدة الطرفين للوصول لحلول وتسوية ودية بما يحفظ لكل طرف حقه وللأبناء استقرارهم ويتم الانفصال بالاتفاق بعيدا عن مناخ الخصومة والعداوة.

وعلى الرغم من وجود تلك القرارات والمواثيق الداعمة لمنظومة الأسرة في دولة قطر، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعقبات، ويلجأ العديد من الأفراد للحصول على استشارات وخدمات اجتماعية من المؤسسات المعنية في الدولة لمساعدتهم على تخطي تلك الأزمات وممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

مشكلة الدراسة:

الدراسة البحثية الحالية تهدف إلى سبر أغوار الأدوار البارزة التي يؤديها الأخصائيون في العمل الاجتماعي في المجال الأسري خاصةً الحد من نسب الخلافات والنزاعات الأُسرية في دولة قطر والتي باتت تُعكر صفو حياة العديد من الأفراد داخل المجتمع في دولة قطر، ويُلحظ أن هناك فجوة في الأدبيات التي تناولت مسألة استراتيجيات التدخل المهني للعمل الاجتماعي في مجال القضايا الأسرية في قطر، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لإضافة نتائجها إلى الأدبيات، وستساعد أيضًا الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في آليات التدخل المهني المباشر.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ الدراسة الحالية ستسلط الضوء على مدى فعالية الخدمات التي يقدمها الأخصائيون في العمل الاجتماعي في مركز التصالح الأسري للأفراد والجماعات في دولة قطر، وستجيب عن عددٍ من التساؤلات التي تتمحور حول دور العمل الاجتماعي والعاملين فيه في المجال الأسري ومدى مساهمة الأخصائيين في العمل الاجتماعي في تقليل نسب التفكك الأسري والانفصال المتزايدة في دولة قطر خاصةً في الآونة الأخيرة وذلك تبعًا للعديد من الأسباب سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم نفسية.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة البحثية الحالية حول المعرفة الجديدة فيما يتعلق بأدوار الأخصائيين في العمل الاجتماعي في الحد من النزاعات والخلافات الأسرية بين أفراد الأسر في دولة قطر، وذلك ضمن الجهود العظيمة التي تبذلها المؤسسات المعنية بالأسرة كمركز التصالح الأسري التابع لمحكمة الأسرة في دولة قطر. ومن جهة أخرى، ستركز الدراسة أيضًا على إيضاح ماهية العمل الاجتماعي خاصةً أثناء التدخلات المهنية التي يبذلها الاستشاريون في المجال الأسري، وبذلك يُسلّط الضوء على تلك المهنة الإنسانية والاجتماعية، ومن ثَمَّ تُتاح الفرص لعدد أكبر من الأفراد للإيمان ببرامج مركز التصالح الأسري للحصول على الخدمات الاجتماعية المناسبة لحالاتهم. علاوةً على ذلك، ستساعد الدراسة الحالية صناع القرار والمسؤولين في مركز التصالح الأسري من الحصول على بيانات وإحصاءات تتعلق بمدى جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمنتفعين من مركز التصالح الأسري، وليجري العمل على تطويرها والحد من الثغرات الموجودة في تلك الخدمات. كما ستسهم الدراسة البحثية الحالية في الكشف عن بعض التحديات التي تواجه الأخصائيين في العمل الاجتماعي أثناء تأديتهم لمهامهم الوظيفية، وستخرج ببعض التوصيات لتجاوز تلك التحديات والتغلب عليها.

اهداف الدراسة:

١. الكشف عن علاقة اسلوب الاختيار لموضوع التصالح للأزواج ونمط العلاقة مع الاخصائيين الاجتماعيين.

٢. التعرف الى دور مكتب التصالح الأسري في الحد من عملية عدم الوصول للحلول المناسبة للمشكلة.

٣. التعرف الى وجهة نظر المجتمع في عملية وإجراءات التدخل المهني لمكتب التصالح.

٤ .الكشف عن العلاقة بين عوامل مستقلة مثل العمر، المهنة،المستوى التعليمي ، المستوى الاقتصادي ، و الحالة الاجتماعية ، و العامل التابع عند الزوجين المتمثل في تقبل التعامل مع الاخصائي الاجتماعي.

فرضيات الدراسة:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوعية المجتمعية وخدمات الإصلاح الاسري.

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات المواجهة المعتمدة من قبل الاخصائيين الاجتماعيين مع حالات النزاع والخلافات الأسرية الموجودة.

– **تساؤلات الدراسة:** صُممت الدراسة البحثية الحالية لتجيب عن عدد من التساؤلات الرئيسة كما هو موضح في النقاط الآتية:

١. ما الأدوار الرئيسة التي يؤديها الأخصائيون في العمل الاجتماعي بمركز التصالح الأسري؟
٢. فعالية الخدمات التي يقدمها الأخصائيون في العمل الاجتماعي بمركز التصالح الأسري مع حالات النزاع والخلافات الأسرية الموجودة لدى أفراد المجتمع في دولة قطر؟
٣. مدى رضا المنتفعين عن الخدمات التي يقدّمها لهم الأخصائيون في العمل الاجتماعي بمركز التصالح الأسري؟
٤. أبرز التحديات والمعيقات التي تواجه الأخصائيين في العمل الاجتماعي بمركز التصالح الأسري أثناء قيامهم بمهامهم الوظيفية؟

❖مفاهيم الدراسة:

محكمة الأسرة.. هيئة قضائية تقوم بالنظر في المشاكل الزوجية، وتعرض تلك المشاكل على مكتب تسوية المنازعات الذي يتألف من عدة أخصائيين (نفسي، اجتماعي، قانوني)، إضافة لمدير المكتب لحل المشاكل بين أطراف النزاع ودّيًا قبل اللجوء للمحكمة ورفع الدعوى القضائية. (سالم، ٢٠٠٠).

مكاتب تسوية المنازعات الأسرية:

عدم وجود تعريف نظري محدد لمكتب تسوية المنازعات الأسرية، محكمة الأسرة تنشئ مكتبا لتسوية المنازعات الأسرية ويتبع لوزارة العدل، ويضم عددا كافيا من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين، يتولى الأخصائي الاجتماعي دراسة المشاكل الأسرية دراسة من جميع الجوانب قبل العرض على محكمة الأسرة ومحاولة الحل ودّيّاً بين طرفي النزاع الأسري ومحاولة إعادة التوازن للأسرة. (قمر ومبروك، ٢٠٠٩).

المنازعات الأسرية:

الخلافات المستمرة بين الزوجين والتي تترتب على سيطرة الشعور بالاغتراب على الحياة الأسرية، وتتطلب تلك النزاعات تقديم المساعدة الفنية المتخصصة بهدف تنمية الوعي لدى

الزوجين وتبصير كل منهما بالمشاكل الأسرية وأساليب مواجهتها وتنجم النزاعات الزوجية عند تبادل المشاعر السلبية بين الزوجين، وضعف الشعور بالمسؤولية الاجتماعية المتبادلة، ومقدار الأمل والنظرة التشاؤمية (منصور، ١٩٩٢).

الإطار النظري:

- المدخل للعمل مع الأفراد والأسر في الخدمة الاجتماعية:

ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والأسر مرت منذ بدايتها الأولى من القرن العشرين بكثير من التطورات المهمة التي تناغمت مع ما وصل إليه العلم الحديث في مجال السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية من تطور وتقدم، ومن أهم التغيرات التي واكبت الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الأفراد والأسر تغير مفاهيم الممارسة المهنية مثل تغير مسمى التشخيص إلى التقدير، وكذلك مسمى العلاج إلى التدخل المهني، وغير ذلك من تغيرات مهنة الخدمة الاجتماعية ارتبطت منذ نشأتها بالأسلوب العلاجي في التعامل مع الفرد للمساعدة في حل المشاكل وإشباع احتياجاته، وقد تكون الأزمات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية من العوامل المهمة التي ساعدت على وجود مهنة جديدة تسهم بفعالية في التعامل مع تلك المشاكل والأزمات الإنسانية التي عجزت الجهود الحكومية عن مواجهتها.

الأخصائيون الاجتماعيون الأسريون لديهم شخصيات متميزةحيث إنهم لديهم نزعة إلى أن يكونوا أفرادًا اجتماعيين، مما يعني أنهم يتمتعون بصفات اجتماعية مميزة وفريدة مثل التعاون والصبر والود، ومتحمسون، وواثقون، ومتفائلون و إنهم يتفوقون في التنشئة الاجتماعية ومساعدة الآخرين.

العصر الحالي يشير الى ان هناك عدد كبير من الأشخاص الذين نشأوا في أسر مفككة، بعض الاسر كانت قادرة على التغلب على العقبات التي توضع أمامهم، والاستمرار في العيش بحياة إيجابية وصحية ومع ذلك، غالبًا ما يكرر الآخرون السلوكيات السلبية التي تعلموها وهم يكبرون، وسيواجهون مشكلة في تكوين علاقات سليمة وصحية مع المقربين منهم. تضع هذه السلوكيات السلبية الكثير من الضغط على أفراد الأسرة، ويحتاجون أحيانًا إلى المساعدة في معرفة كيفية التعامل مع مواقف معينة داخل أسرهم، أو مع المشكلات التي وأجهوها على المستوى الشخصي وهنا يبرز و يمكن

للأخصائي الاجتماعي الاسري المساعدة في استعادة الالفة والمودةمن خلال تقديم الخدمات للأسر في حالة صراع داخلي.

يعد ريتشارد كابوت أول من أدخل الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفى العام بولاية ماسيتشوسيتس عام ١٩٠٥ م ، وتوظيف الأخصائيين الاجتماعيين في المحاكم والمدارس وغيرها من المؤسسات، وينسب الفضل إلى " كوبر وايسر جان " في توضيح أهم مراحل تطور العمل مع الأفراد والأسر في الخدمة الاجتماعية في مراحلها الأولى، فقد حدد المراحل للعمل مع الأفراد في الخدمة الاجتماعية بخمس مراحل (المرحلة المبكرة، مرحلة ما بعد الحرب الأولى، مرحلة المدرسة الوظيفية، مرحلة ظهور المدرسة التشخيصية، مرحلة ظهور نموذج حل المشكلة).(عبدالمجيد، ٢٠١٥)

الدراسات العربية السابقة:

_ دراسة أجراها (شحاته، ٢٠٠٧) تهدف إلى تحديد مستوىممارسة الأخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة مع حالات المنازعات الأسرية بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، وقد اتبع الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل، وأظهرت النتائج ضعف مستوى خبرة الأخصائي الاجتماعي للعمل بمجال المنازعات الأسرية وإدراك طبيعة الدور الأساسي له مع هذه الحالات، فهو تتطلب مهارات خاصة للعمل بها، وحاجة الاختصاصيين الاجتماعيين الممارسين مع حالات المنازعات الأسرية إلى تدعيم قدراتهم المهنية وتنميتها للعمل بهذا المجال.

_ وفي دراسة أجراها (عبد الحميد و فوزي، ٢٠٠٧) والتي هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الأخصائي الاجتماعي لعمله مع فريق العمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، وقد اتبع الباحثان منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وأظهرت نتائج الدراسة أن من المعوقات المرتبطة بدور الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل عدم فهم بعض أعضاء فريق العمل لدور الأخصائيالاجتماعي، وهو ما يؤدي للتداخل بين الأدوار المختلفة، وعدم وجود خطة عمل واضحة لفريق العمل، ولم يحصل أعضاء الفريق على دورات تدريبية متخصصة توضح الفروق بين أدوار كل عضو من أعضاء فريق العمل.

_ دراسة أجراها (قناوي، ٢٠١٥) اتبع فيها الباحث منهج المسح الاجتماعي، وأظهرت نتائج الدراسة بأن ٥١ % من عينة الدراسة حصلوا على دورة تدريبية واحدة، و٧٠ % من العينة

أقروا بعدم كفاية الدورات التدريبية، ومن النتائج أشار معظم أفراد العينة إلى أنهم لم يستفيدوا من المقررات الدراسية بصورة إيجابية في العمل بالمحاكم لوجود اختلافات بين الدراسة النظرية والممارسة الفعلية بمحاكم الأسرة، وأظهرت النتائج وجود معوقات مهنية وإدارية تواجه الأخصائي عند القيام بدوره في محكمة الأسرة.

الدراسات الأجنبية السابقة:

دراسة أجراها (مراكز الإرشاد الأسري fccs ، ٢٠١١) وتهدف إلى إنقاذ الأسر من الانفصال نتيجة الخلافات الزوجية وتوفير الوقاية والعلاج والتأهيل ، كما تهدف إلى نشر القوانين المتعلقة بالمرأة وتقديم المساعدة القانونية للناس، واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وأظهرت النتائج أن لدى غالبية المستشارين فجوات معرفية بشأن مهارات الإرشاد والقوانين المتعلقة بالمرأة وقوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة، وعدم تطور الترابط بين مراكز الإرشاد الأسري وبعض المؤسسات مثل الإدارة المحلية، الشرطة، المؤسسات الطبية والنفسية، مراكز التدريب المهني.

دراسة أجراها (كونستابل ، ٢٠١٦) ركزت الدراسة على العمل الاجتماعي والعلاج الأسري، وهدفت إلى تطوير نموذج معاصر لممارسة العمل الاجتماعي مع العائلات، وأظهرت أن نظرية الأنظمة سمحت بالتفاعل بين الأفراد في الوحدات العائلية والمؤسسات والمجتمعات بأكملها ليتم فهمها ورسمها بشكل أفضل، ومن الممكن تطوير التدخلات مع عدة أجزاء من النظام في علاقاتها بعضها مع بعض ومع الكل الأكبر، وسمحت نظرية الأنظمة للأخصائيين الاجتماعيين والمعالجينالأسريين بفهم مدى تعقيد ما كانوا يعملون معه، وأظهرت الدراسة أن كل منهجية علاج أسري تتناول جانبا واحدا من أداء الأسرة.

منهجية ومجتمع الدراسة:

في الدراسة البحثية الحالية، اعتمد المنهج المختلط (جمع بيانات كمية ونوعية) للحصول على إجابات وبيانات تُجيب عن تساؤلات الدراسة الرئيسة. جدير بالذكر أن تطبيق المنهج المختلط في الدراسات الاجتماعية يسهم بشكل أساسي في الوصول إلى نتائج ذات دلالات قوية ومفيدة، ومن جهة أخرى تساهم في الحد من نقاط الضعف الواردة في نتائج الدراسات (Connelly, 2009). ومن ثَمَّ ستجمع بينات نوعية من خلال إجراء مقابلات معمقة مع جميع الاستشاريين العاملين في مركز التصالح الأسري في قطر، إذ يبلغ عددهم

(١٠) استشاريين وأخصائيين في العمل الاجتماعي منقسمين إلى ٥ رجال و٥ إناث. أما بالنسبة للبيانات الكمية، فسيصمم استبيان يشتمل على عدد من المحاور وتطبيقها على العينة الأخرى للدراسة والمتمثلة في المنتفعين من خدمات مركز التصالح الأسري، وذلك لقياس مدى فاعلية الخدمات التي يحصل عليها المنتفعون من الأخصائيين في العمل الاجتماعي بمركز التصالح الأسري ومدى مساهمة تلك الخدمات في الحد من الخلافات والنزاعات الأسرية التي تواجه المنتفعين، وستبلغ العينة (٥٠) مبحوثًا بشكل عشوائي، وبذلك يكون العدد الإجمالي لعينتي الدراسة (٦٠) مبحوثًا.

طرق جمع البيانات:

بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري المتعلق بموضوع الرسالة، تم تصميم استبانة على شكل أبعاد لغرض تغطية الجانب الميداني. وتكونت من قسمين رئيسيين، أختص القسم الأول بالبيانات والمعلومات الشخصية (المتغيرات الديموغرافية) لعينة الدراسة، إذ تضمن ثماني متغيرات وهي: (العمر، الحالة الاجتماعية، المجتمع المضيف، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، معدل دخل الأسرة الشهري، طبيعة عمل المتدربة قبل المشروع، برنامج التدريب)، أما القسم الثاني فيحتوي على التساؤلات المتعلقة بموضوع الدراسة.

أخلاقيات البحث العلمي:

تم إجراء البحث وفقًا لأخلاقيات البحث العلمي تحت إشراف لجنة أخلاقيات البحث البشري في معهد الدوحة للدراسات العليا. وابتدأت الخطوات العمليّة بالتواصل مع مؤسسة الوصول الإنساني المنفذة للبرنامج لأخذ الموافقة لإجراء البحث، وتم الاتفاق معهم على ارسال الاستبانة الإلكتروني لجميع المستفيدات وبعد أخذ الموافقة برسالة رسميّة، قدّمت جميع أوراقي للجنة أخلاقيات البحوث العلميّة على البشر بمعهد الدوحة للدراسات العليا، وأخذت الموافقة منهم رسمياً بإجراء البحث.

طرق تحليل البيانات:

قام الباحثة بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومن ثم طرق جمع البيانات، وتم القيام بالتحليل الإحصائي الخاص باختبار ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة، ومن ثم عرض وتحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الأساسية (عناصر عملية التدريب)، و(نتائج التدريب على المستفيدات وعلى أسر المستفيدات)، وقد استخدمت عدة أساليب إحصائية

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تخدم فروض الدراسة من خلال الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS25) وفيما يلي أهم الاساليب التي تم استخدامها:

١. الأساليب الإحصائية الوصفية: استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول على الخصائص الشخصية لعينّة الدراسة حيث تضمنت الأساليب الإحصائية، التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

٢. لاختبار الفرضيّة الرئيسيّة الأولى قام الباحث باستخدام اختبار ت لعينة واحدة (One sample T test)، وتمّت مقارنة الوسط الحسابي للمحاور بالوسط الحسابي الفرضي (٣).

٣. لاختبار الفرضيّة الرئيسيّة الثانية تم إجراء اختبار(ت) T-Test لعينتين مستقلتين Independent Samples Test لمتغير المجتمع المضيف واختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVAلبقية المتغيرات الأخرى.

٤. لاختبار الفرضيّة الرئيسيّة الثالثة تم استخدام تحليل الارتباط الخطي البسيط باستخدام معامل بيرسون (Pearson).

٥. استخُدِمَ معامل ارتباط بيرسون Pearson's Correlation Coefficient لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات كل المجالات المشمولة بالاستبانة.

٦. استخُدِمَ معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alphaلقياس ثبات فقرات المجالات المشمولة بالاستبانة.

إجراءات الموافقة والمخاوف الأخلاقية: في مقدمة الاستبيان الالكتروني، هناك شرح حول المشاركة التطوعية والمجهولة، وتم التوضيح للمشاركين ان استكمال الاستبيان يعتبر بمثابة الموافقة على المشاركة في الدراسة، ولكن سيكون لهم ايضاً الحرية في التوقف في أي وقت عن استكماله دون الحاجة الى تقديم أي مبرر، وتم التوضيح ان استخدام البيانات لأغراض البحث فقط ، وسيتم تخزين جميع البيانات والتسجيلات على حاسوبي المحمي بكلمة سر والتخلص من كافة البيانات بعد الانتهاء من البحث.

اما بالنسبة للمقابلة فتم اخذ الموافقة المسبقة من جميع المشاركين عن طريق ارسال بريد الكتروني يوضح لهم أهمية الدراسة وعن مدى رغبتهم في المشاركة الطوعية التي تساهم في تقدم هذه الدراسة، واخذ موافقتهم او رفضها بالنسبة للكشف عن أسمائهم.

الموافقة المسبقة:

تم التواصل بالمشاركين المحتملين في الدراسة من قبل الاختصاصيات الاجتماعيات في مكتب التصالح الاسري، وتحتوي الصفحة الأولى على معلومات الدراسة مثل ملخص الدراسة وعملية الموافقة، والأرقام اذا كانوا يريدون التواصل مع الباحثة، اما بالنسبة لأسئلة المقابلات فسيتم اخذ الموافقة عن طريق البريد الالكتروني لأجراء المقابلة.

في بداية الاستبيان والمقابلة، سيتم ابلاغ المشاركين بأن مشاركتهم طوعية تماماً، وان اكمال وتقديم اجاباتهم على الاستبيان يعني الموافقة على استخدام بياناتهم المجهولة لأغراض البحث، بالإضافة الى ابلاغهم عن امكانية الانسحاب من الدراسة في أي وقت او تجنب سؤال معين من اسأله المقابلة.

عرض نتائج الدراسة: تفسير وتحليل استبيان المنتفعين:

أجاب جميع المشاركين في الاستبانة بالإيجاب.

القسم الأول: البيانات الأولية (الديموغرافية)

•العمر:

بعد دراسة الاستبانة، تبين لنا أن ١٨% من المشاركين ينتمون لفئة الأعمار بين ٢٥ و٢٩ عاماً، في حين أن ٢٤% ينتمون لفئة الأعمار بين ٣٠ و٣٤ عاماً، و ٢٠% ينتمون لفئة الأعمار بين ٣٥ و ٣٩ عاماً. ومن الملاحظ أن النسبة الأعلى للمشاركين تنتمي لفئة الأعمار فوق الأربعين عاماً بنسبة ٣٦%.

•النوع:

بعد دراسة البيانات، توصلنا إلى أن عدد المشاركين من الإناث يساوي عدد المشاركين من الذكور. وهذا يعني أن الاستبانة وزِّعت بشكل متساوٍ بين الجنسين، وتمكن العدد النسبي من الإناث من المشاركة بالعدد النسبي نفسه للذكور. وهذا يشير إلى أن الموضوع المدروس يشغل كل من الجنسين بالتساوي، أو يؤثر في الجنسين بالقدر نفسه.

• الجنسية:

بعد دراسة البيانات، تبين لنا أن جميع المشاركين الذين شاركوا في الدراسة هم من الجنسية القطرية، وهذا يشير إلى أن الدراسة نُفِّذتفي قطر واستهدفت الأشخاص الذين يحملون الجنسية

القطرية. ويمكن أن يكون هذا مفيدًا في فهم الثقافة والمجتمع القطري وما يؤثر فيهم، كما يمكن استخدام هذه المعلومة في تحليل النتائج واتخاذ القرارات الملائمة بناءً عليها.

•الحالة الاجتماعية

عند دراسة الاستبانة، توصلنا إلى أن ٦٠% من المشاركين متزوجون؛ أي أنهم يعيشون مع شريك حياتهم، بينما كان٤٠% منهم قد انفصلوا عن شريك حياتهم. ويمكن أن يتسبب هذا الانفصال في تأثيرات سلبية في الصحة النفسية والعاطفية للأفراد، ويمكن استخدام هذه المعلومات في تحليل نتائج الاستبانة وتقديم الحلول المناسبة لدعم الأفراد المنفصلين عن شركائهم. وعلى الجانب الآخر، يمكن استخدام هذه المعلومات لتوجيه الجهود التي تهدف إلى دعم الأزواج المتزوجين وتعزيز صحتهم العاطفية والعائلية.

•المستوى التعليمي

نتائج الدراسة أظهرت أن ٢% من المشاركين حصلوا على شهادة الابتدائية، في حين حصل ١٠% على شهادة الإعدادية، وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ٥٠%. إضافة إلى ذلك، تبين لنا أن ٣٨% من المشاركين حصلوا على درجة جامعية.

•عدد الأبناء

بعد تحليل نتائج الاستبانة، تبين لنا أن نسبة الأشخاص الذين لديهم ابن واحد إلى ثلاثة أبناء يمثلون ٥٥% من المشاركين في الاستبانة. وتبين أيضًا أن الأشخاص الذين لديهم بين ٤ إلى ٦ أبناء يشكلون ٣٢% من المشاركين، في حين يمثل الأشخاص الذين كان لديهم أكثر من ٦ أبناء نسبة قليلة وهي ١٣٪.

يمكن استخدام هذه المعلومات لدراسة الاتجاهات الديموغرافية في المجتمع وتحليل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأسر بأعداد أطفال كبيرة. يمكن توجيه الجهود الحكومية والخاصة لتلبية احتياجات هذه الفئات الأكبر من الأسر، وتوفير الدعم والمساعدة اللازمة لهم لتحقيق مستقبل مستدام ومستقر لأسرهم وللمجتمع عامة. كما يمكن استخدام هذه النتائج لتطوير خطط لتعزيز تخطيط الأسر وتوعية الأسر بأهمية التخطيط العائلي وأثره في مستقبل الأسرة.

•متوسط الدخل الشهري

تشير الإحصائيات إلى أن هناك تباينا واسعا في مستويات الدخل، إذ إن نسبة ٢٦% من السكان يتقاضون متوسط دخل شهري يتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ١٩٠٠٠ ريال قطري. ومن

الملاحظ أن النسبة الأعلى بين فئات المتوسطات تكمن في نسبة ٢٩% من السكان وهم الذين يتقاضون متوسط دخل شهري يتراوح بين ٢٠٠٠٠ إلى ٢٩٠٠٠ ريال قطري.

بينما يقل عدد الأشخاص الذين يتقاضون متوسط دخل شهري يتراوح بين ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠ ريال قطري، إذ يشكلون ١٦% من السكان. وعلى الجانب الآخر، فإن نسبة ٢٩% من السكان يتقاضون متوسط دخل شهري يزيد عن ٤٠٠٠٠ ريال قطري

يعني هذا أن الطبقة الثرية تشكل حوالي ثلث السكان، إذ يتقاضون دخلاً أعلى من المتوسط. وفي المقابل، تشكل الطبقة المتوسطة نسبة مرتفعة بنسبة ٥٥%، حيث يتقاضون متوسط دخل يتراوح بين ١٠٠٠٠ و٢٩٠٠٠ ريال قطري، بينما تشكل الفئة الأدنى نسبة ١٦% من السكان وهم الذين يتقاضونمتوسط دخل أقل من ذلك.

- **المحور الأول**
- **قياس مستوى معرفة المجتمع بمكتب التصالح الأسري وآليات التنسيق والتحويل بين المؤسسات ذات العلاقة من وجهة نظر المراجعين**

تسلط البيان الضوء على مستويات متفاوتة من المعرفة والفهم لدى المجتمع بشأن مكتب التصالح الأسري وآلياته للتنسيق والتحويل بين المؤسسات ذات العلاقة، من وجهة نظر المراجعين. وتشير النسب المسجلة إلى أن هناك نسبة معينة من السكان تملك فهمًا جيدًا لهذه الآليات، إذ يوافق ٢٠% منهم بشدة على ذلك، في حين يوافق ٥٥% منهم بشكل عام. ومن ناحية أخرى، يعارض ٢٢% من السكان فكرة هذه الآليات، بينما يعارض ٦% منهم بشدة.

وبشكل عام، فإن هذه البيانات تشير إلى وجود نقص في الاتفاق بين المجتمع بشأن أهمية مكتب التصالح الأسري وفعاليته وآليات التنسيق والتحويل بين المؤسسات. على الرغم من أن نسبة كبيرة من الناس تملك بعض المعرفة، إلا أن الواقع أن نسبة مهمة تعارض أو تعارض بشدة هذه الآليات، مما يطرح أسئلة حول فعالية جهود التوعية والتواصل.

ومن الضروري تحديد ومعالجة الأسباب وراء هذا النقص في الاتفاق من أجل تحسين فعالية هذه الآليات في حل النزاعات العائلية وتعزيز التصالح. ويمكن أن تتضمن هذه الجهود مبادرات لتثقيف السكان القطريين حول فوائد هذه الآليات، وزيادة الشفافية والإمكانية، ومعالجة أي مخاوف يمكن أن تسهم في التعارض. وعلاوة على ذلك، قد يكون من الضروري تقييم

فعالية مكتب التصالح الأسري وآلياته للتنسيق والتحويل من أجل تحديد أي مجالات محتملة للتحسن.

زيادة حالات التفكك الأسري في المجتمع تزيد من ضرورة التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة بقضايا الاسرة تشير نتائج الاستبانة إلى أن هناك نسبة كبيرة من السكان يرون أن زيادة حالات التفكك الأسري في المجتمع تزيد من ضرورة التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة بقضايا الأسرة. فقد وافق ٤٠% من المشاركين في الاستبانة بشدة على هذا الرأي، في حين وافق ٥٢% منهم بشكل عام. ولقد عارض ٨% من المشاركين في الاستبانة هذه الفكرة.

ومن الواضح أن هذه النسب تعكس اهتمام السكان بمشكلات الأسرة وتفككها في المجتمع، ودلالة على أن هناك حاجة إلى إجراءات أكثر فعالية لمعالجة هذه المشكلات. ويمكن أن يكون التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، مثل المراكز الاجتماعية والقضائية والشرطة، أحد الحلول الفعالة للحد من حالات التفكك الأسري وتعزيز الاستقرار الأسري.

وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من المشاركين في الاستبانة يرون أهمية التنسيق والتشبيك، إلا أن هناك نسبة معينة تعارض هذه الفكرة. ولذلك، يجب أن تتم الاستجابة لهذه الاعتراضات والعمل على توضيح أهمية هذه الإجراءات وفوائدها للمجتمع والأسرة. ومن الممكن أيضًا تطوير حملات توعوية لزيادة الوعي بأهمية التنسيق والتشبيك في معالجة مشكلات الأسرة.

علاوةً على ذلك، يمكن للمؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة بقضايا الأسرة، مثل المراكز الاجتماعية والقضائية والشرطة، أن تعزز التنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة، مثل المدارس والمستشفيات والمنظمات غير الحكومية، لتقديم الدعم اللازم للأسر المتضررة.

كما يمكن أيضًا للمجتمع المدني والجمعيات الخيرية والأفراد المهتمين بقضايا الأسرة، أن يلعبوا دورًا مهمًا في دعم التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية، وتقديم الدعم المجتمعي والمعنوي للأسر المتضررة.

وفي النهاية، يجب أن تتعاون جميع الأطراف المعنية لتطوير حلول فعالة لمعالجة مشكلات الأسرة وتعزيز الاستقرار الأسري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني إجراءات شاملة ومنهجية

لتحسين مستوى الوعي بأهمية الأسرة في المجتمع، وتعزيز الحملات التوعوية والتثقيفية، وتحسين الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات الرسمية لمساعدة الأسر المتضررة وتقديم الدعم اللازم لها.

•ارتفاع حالات التفكك الأسري بالمجتمع القطري قد يكون نتيجة لعدم فاعلية آلية التوعية والدورات للحياة الزوجية قبل الزواج

تشير نتائج الاستبانة التي أُجريت حول ارتفاع حالات التفكك الأسري في المجتمع القطري إلى أن العديد من المشكلات تعود إلى عدم فاعلية آليات التوعية والدورات الزواجية القبلية، إذ إنَّ ٦٤% منهم يوافق بشدة على هذه النتيجة، في حين يوافق ٢٨% ويعارض ٦% ويعارض بشدة ٢%.

لذلك، يجب على المؤسسات الرسمية المعنية بشؤون الأسرة، مثل وزارة التنمية الاجتماعية والجهات ذات الصلة، العمل على تطوير آليات فعالة للتوعية والتثقيف الزواجي، وتقديم دورات تدريبية للشباب والشابات قبل الزواج لمساعدتهم على فهم متطلبات الحياة الزوجية، وتعرُّف حقوقهم وواجباتهم بصفتهما زوجين.

علاوة على ذلك، يجب على الأفراد والمجتمع المدني عامة، العمل على دعم هذه الآليات التوعوية والدورات الزواجية، وتحفيز الشباب والشابات للمشاركة فيها، وتعزيز ثقافة الزواج الصحي والإيجابي في المجتمع.

ومن المهم أيضًا العمل على تحسين خدمات المساعدة والدعم للأسر المتضررة من التفكك الأسري، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، والعمل على توفير الأسس اللازمة للحفاظ على استقرار الأسرة والتقليل من حالات التفكك الأسري في المجتمع.

عدم معرفة الحقوق الزوجية بين الزوجين والجهات المسؤولة عن تنفيذها قد يؤدي لتفكك الأسرةوانهيارها

تشير الاستبانة إلى أن هناك نسبة عالية من الأزواج الذين لا يعرفون حقوقهم الزوجية، ولا يعرفون الجهات المسؤولة عن تنفيذها، وهذا قد يؤدي إلى تفكك الأسرة وانهيارها. ووفقًا للنتائج التي حصلنا عليها، وافق ٦٢% من المشاركين بشدة على هذا الرأي، في حين وافق ٣٦% بشكل عام، وعارض ٢% هذا الرأي.

ومن المهم أن نفهم أن الحفاظ على العلاقة الزوجية وتعزيزها يتطلب فهمًا جيدًا للحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين، فبالنسبة للزوجة على سبيل المثال، فإنها تحتاج إلى معرفة حقها في الحصول على الحماية القانونية والمساواة في العمل وفي الحياة الزوجية، إضافة إلى حقها في الحصول على الدعم المالي والعاطفي من زوجها.

أما الزوج فإنه يحتاج إلى فهم حقه في الحصول على الاحترام والتقدير من قبل زوجته، وفي الحصول على دعمها في الحياة الزوجية وفي العمل، فضلا عن حقه في المشاركة في صنع القرارات المهمة التي تتعلق بالأسرة.

وبما أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، فإن تفككها وانهيارها يؤثر سلباً في المجتمع كله، ولذلك يجب على كل فرد في المجتمع تعرُّف حقوقه وواجباته الزوجية والعائلية، والعملعلى تعزيز الروابط الأسرية والحفاظ على استقرارها وتقويتها.

•التسرع في طلب الطلاق لأحد الزوجين قد يكون بسبب التردد في زيارة المؤسسات والجهل للحقوق

تشير النسب التي حصلنا عليها في استبانة مجتمعنا إلى أن ٥٠% من المشاركين وافقوا بشدة على أن التسرع في طلب الطلاق لأحد الزوجين يمكن أن يكون بسبب التردد في زيارة المؤسسات والجهل بالحقوق الزوجية، في حين وافق ٤٠% بشكل عام، وكان ١٠% معارضًا لهذا الرأي.

وبالفعل، فإن التردد في زيارة المؤسسات الحكومية وعدم الاطلاع على الحقوق الزوجية يمكن أن يؤدي إلى التسرع في طلب الطلاق، فالزوجان قد يجهلان الإجراءات القانونية الواجب اتباعها والمؤسسات التي يجب اللجوء إليها في حالة الخلافات الزوجية.

ومن المهم أن يفهم الزوجان أن الطلاق ليس الحل الأمثل في حال الخلافات الزوجية، ومن ثَمَّ يجب عليهما البحث عن الحلول الأخرى قبل اللجوء إلى هذه الخطوة، وذلك من خلال التحدث إلى المستشارين الزوجيين أو البحث عن الحلول القانونية المناسبة للمشكلة التي يعانيان منها.

وإضافة إلى ذلك، يجب على الزوجين تعلم الحقوق الزوجية والعائلية والاطلاع على الإجراءات القانونية اللازمة في حال الخلافات الزوجية، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال الجهات الحكومية المختصة والمراكز الاستشارية.

وعليه، يجب على المجتمع تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الروابط الزوجية وتحفيز الزوجين على البحث عن الحلول الأخرى قبل اللجوء إلى الطلاق، وذلك من خلال التعاون مع المراكز الاستشارية وتقديم الدعم اللازم للزوجين.

- **المحور الثاني**
- **دور مكتب التصالح الأسري في الحد من عملية عدم الوصول للحلول المناسبة للمشكلة**

تشير النسب إلى أن دور مكتب التصالح الأسري يلعب دورًا حيويًا في الحد من عملية عدم الوصول للحلول المناسبة للمشكلات الأسرية. فقد وافق حوالي ٦٨% من المشاركين في الدراسة على أهمية هذا الدور، بينما وافق حوالي ١٢% منهم بشدة. وعلى الجانب الآخر، عبر حوالي ١٤% من المشاركين عن معارضتهم لدور مكتب التصالح الأسري، فيما عبر حوالي ٦% عن معارضة شديدة لهذا الدور.

ويعزى الدعم الواسع لدور مكتب التصالح الأسري إلى العديد من العوامل، من بينها الحاجة الملحة لحل النزاعات الأسرية بطرق سلمية وفعالة، والتي تتيح الحفاظ على العلاقات الأسرية وتجنب تفاقم المشكلات وتفاقم التوترات بين الأفراد. كما يشجع مكتب التصالح الأسري الأفراد على التواصل والتعاون مع بعضهم البعض، ويساعد في توفير بيئة آمنة ومحايدة لحل النزاعات.

ومع ذلك، فإن الأفراد الذين عبروا عن معارضتهم لدور مكتب التصالح الأسري يمكن أن ينظروا إلى هذا الدور على أنه يتدخل في العلاقات الأسرية الشخصية، ويسبب المزيد من الصراع والتوتر بين الأفراد. ومن الجدير بالذكر أنه في بعض الأحيان، يمكن أن يكون من الأفضل للأفراد البحث عن حلول لمشاكلهم الأسرية خارج إطار مكتب التصالح الأسري، وذلك اعتمادًا على طبيعة المشكلة وظروف العائلة المحيطة.

- **هناك ضرورة لزيادة عدد الجلسات للمنتفعين للتقليل من حالات الطلاق**

يشير هذا الاستطلاع إلى أن نسبة ٤٦% من المشاركين وافقت بشدة على ضرورة زيادة عدد الجلسات، فيما وافق ٤٢% بشكل عام على هذه الفكرة. وفي المقابل، عارض ١٠% من المشاركين هذه الفكرة بشكل عام، في حين عارض بشدة ٢% فقط.

تأتي هذه النتائج في ظل انتشار حالات الطلاق في المجتمع، التي تعد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر في الأسرة والمجتمع عامة. وتأتي زيادة عدد الجلسات

المخصصة للمستفيدين حلاً مقترحا لتقليل هذه الحالات، ويمكن من خلالها تقديم النصح والإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي للزوجين، وذلك بهدف تحسين علاقتهما وتقويتها، والعمل على تجنب الخلافات والنزاعات التي قد تؤدي إلى الانفصال والطلاق.

لذلك، يعد تبني هذا الحل المقترح بزيادة عدد الجلسات للمستفيدين خطوة مهمة وضرورية للتخفيف من حدة المشكلة وتحسين حالة المجتمع عامة.

- **أؤيد وجود أكثر من استشاري / ية أثناء الجلسة للنقاش مع المنتفعين**

تشير الاستبانة التي أجريت إلى أن هناك نسبة كبيرة من المشاركين تؤيد وجود أكثر من استشاري/ة خلال جلسات النقاش مع المنتفعين. وقد وافق ٤٨% من المشاركين بشدة على هذا الرأي، فيما وافق ٤٠% بشكل عام. ومن المقابل، عارض ٨% من المشاركين هذه الفكرة بشكل عام، في حين عارض بشدة ٤% فقط.

يعكس هذا الاستطلاع أهمية توفير خبرات وآراء متعددة للمستفيدين خلال جلسات النقاش، ويمكن للمشاركين أن يستفيدوا من خبرات وتجارب أكثر من شخص لتوفير حلول أفضل لمشكلاتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن للمستشارين المختلفين أن يقدموا وجهات نظر متعددة للمستفيدين، وذلك بناءً على تخصصاتهم وخبراتهم المختلفة.

يمكن أن يحقق هذا النهج نتائج إيجابية في العديد من المجالات، مثل العلاقات الزوجية، والتربية الأسرية، والتحكم في الضغوط والتوترات. ولذلك، يجب أن يتم تطبيق هذا النهج في جلسات النقاش للمستفيدين، حتى يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من الخبرات والآراء المتنوعة المتوفرة لديهم، وتحقيق أهدافهم وحل مشاكلهم بطريقة أفضل وأكثر فاعلية.

- **أهمية مكتب خاص للجلسات تتوفر فيه الراحة النفسية والطمأنينة من حيث الديكور والألوان والإضاءة**

تشير الاستبانة التي أُجريت إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين تؤيد أهمية وجود مكتب خاص للجلسات، ويتوفر فيه الراحة النفسية والطمأنينة من حيث الديكور والألوان والإضاءة. وقد وافق ٤٦% من المشاركين بشدة على هذا الرأي، فيما وافق ٤٨% بشكل عام. وعلى الجانب الآخر، عارض ٦% من المشاركين هذه الفكرة بشكل عام.

يشير ذلك إلى أهمية الجانب النفسي في جلسات الاستشارة والنقاش، ويمكن للديكور والألوان والإضاءة الجميلة أن تخلق بيئة مناسبة للمشاركين ليشعروا بالراحة والاسترخاء، ويمكنهم بالتالي التركيز بشكل أفضل على الموضوعات التي يناقشونها.

ويمكن أن تؤثر هذه البيئة الجميلة بشكل إيجابي في نتائج الجلسات، ويمكن للمشاركين أن يشعروا بالثقة والراحة، وهو ما يمكنهم من التعبير بشكل أفضل عن آرائهم ومشاعرهم، والوصول إلى حلول أفضل وأكثر فعالية للمشكلات التي يوجهونها.

وبناءً على ذلك، ينصح بتوفير مكان خاص للجلسات، يضمن الراحة النفسية للمشاركين، وتوفير بيئة جذابة تساعدهم على الشعور بالراحة والاسترخاء، وذلك لتحقيق أهدافهم وحل مشاكلهم بأفضل طريقة ممكنة.

اعتقد بضرورة توافر دورات توعوية للمنتفعين أون لاين لتقديم الاستشارات والنصائح بأهمية الحوار والنقاش بين الزوجين وخاصة للأزواج الذين لا يرغبون بالحضور المباشر

تشير الاستبانة التي أُجريت إلى أن هناك نسبة كبيرة من المشاركين تعتقد بأهمية توفر دورات توعوية للمنتفعين عبر الإنترنت، لتقديم الاستشارات والنصائح حول أهمية الحوار والنقاش بين الزوجين، خاصة للأزواج الذين لا يرغبون بالحضور المباشر. فقد وافق ٥٤% من المشاركين بشدة على هذا الرأي، فيما وافق ٣٦% بشكل عام. وعلى الجانب الآخر، عارض ٨% من المشاركين هذه الفكرة بشكل عام، وعارض ٢% بشدة.

يعكس ذلك أهمية التواصل الفعال بين الأزواج، وأن النقاش والحوار هو الأساس الذي يقوم عليه العلاقة الزوجية السليمة. وبما أن العديد من الأزواج يفضلون عدم حضور الجلسات المباشرة، فإن توفير دورات توعوية عبر الإنترنت قد يكون الحل الأمثل لهم، لتقديم الاستشارات والنصائح المتعلقة بالعلاقات الزوجية والتواصل الفعال بين الأزواج.

ويعكس ذلك أيضًا أهمية الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الاستشارية والتوعوية، خاصة في ظل التحول الحالي إلى العمل عن بعد والتعلم عبر الإنترنت.

وبناءً على ذلك، ينصح بتوفير دورات توعوية عبر الإنترنت للأزواج، لتقديم الاستشارات والنصائح حول أهمية الحوار والنقاش في العلاقات الزوجية، وتوفير هذه الخدمة على نحوٍ مريح للأزواج الذين لا يرغبون في الحضور المباشر، وذلك لتعزيز العلاقات الزوجية.

•**المحور الثالث:**

التحديات التي تواجه الأسرة فيما يتعلق بإجراءات التحويل والتنسيق من قبل مكتب التصالح مع المؤسسات ذات العلاقة

تشير الاستبانة إلى التحديات التي تواجه الأسرة في عملية التحويل والتنسيق مع مكتب التصالح مع المؤسسات ذات العلاقة، فقد وافق ٦٣% من المشاركين بشكل عام، فيما وافق ٢١% بشدة، وعارض ١٦% منهم بشكل عام.

ومن المهم ملاحظة أن التحديات المرتبطة بعملية التحويل والتنسيق لها تأثير كبير في الأسرة، وقد يكون من الصعب على بعض الأسر القيام بهذه العملية بشكل فعال، ولذلك فإن مكتب التصالح مع المؤسسات ذات العلاقة يلعب دورًا هامًا في مساعدة الأسر على تخطي هذه التحديات. وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (عبد الحميد و فوزي، ٢٠٠٧) والتي هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الأخصائي الاجتماعي لعمله مع فريق العمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، والتي أظهرت نتائج الدراسة أن من المعوقات المرتبطة بدور الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل عدم فهم بعض أعضاء فريق العمل لدور الأخصائي الاجتماعي، وهو ما يؤدي للتداخل بين الأدوار المختلفة، وعدم وجود خطة عمل واضحة لفريق العمل، ولم يحصل أعضاء الفريق على دورات تدريبية متخصصة توضح الفروق بين أدوار كل عضو من أعضاء فريق العمل.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد مكتب التصالح على تحديد وتنسيق الإجراءات المطلوبة بشكل أفضل، وتوفير المعلومات اللازمة للأسر بشأن الخطوات اللازمة لإكمال العملية بسلاسة. ومن ثَمَّ يمكن أن يقلل ذلك من الضغط والتوتر الذي يمكن أن ينشأ خلال هذه العملية.

– تم التواصل مع المنتفعين من خلال المحكمة مما يؤدي للتأخر في تحديد موعد للجلسة

تشير البيانات إلى أن هناك نسبة من الأشخاص لا يفضلون التواصل مع المنتفعين من خلال المحكمة، فقد وافق ٢٢% من الأشخاص بشدة على أن هذا النوع من التواصل يؤدي إلى تأخر في تحديد موعد الجلسة، وهو ما يعرضهم لعدم الرضا عن هذه الطريقة. وفي المقابل، وافق ٦٠% من الأشخاص على هذا النوع من التواصل، وهذا يشير إلى أن هذه الطريقة مقبولة بالنسبة لهم، وقد يكون ذلك لعدة أسباب، مثل سهولة الوصول إلى المعلومات اللازمة

من خلالها. بينما عارض ١٨% من الأشخاص هذا النوع من التواصل، وهذا يدل على أنهم يفضلون طرقا أخرى للتواصل مع المنتفعين في مثل هذه الحالات.

غموض لدى الأسر القطرية بكيفية التواصل مع مكتب التصالح الأسري وهو ما يمثل تحديا في الوصول المبكر لحل المشكلة.

تشير الاستبانة إلى وجود غموض لدى الأسر القطرية فيما يتعلق بكيفية التواصل مع مكتب التصالح الأسري، وهذا يمثل تحديا في الوصول المبكر لحل المشكلة. ووفقاً للنتائج التي حصلنا عليها، فإن ٤٢% من المشاركين وافقوا بشدة على هذه النقطة، وهذا يعكس مدى قلقهم وعدم رضاهم عن الغموض الحاصل في هذا الأمر. بينما وافق بشكل عام ٤٨% من المشاركين على هذه النقطة، وهذا يدل على أن هناك قلقاً بالنسبة لهم، ولكنهم ليسوا بالقدر الذي يوافق به النسبة الأعلى.

ومن الجدير بالذكر أن ١٠% من المشاركين عارضوا على هذه النقطة، وهذا يشير إلى أنهم لا يرون أن هناك أي مشكلة تذكر في التواصل مع مكتب التصالح الأسري. ومن الممكن أن يكون ذلك بسبب تجربة سابقة إيجابية مع هذا المكتب، أو لعدم الحاجة إلى التواصل معه في الوقت الحالي. في المجمل، فإن هذه الاستبانة تعكس مدى أهمية وجود التواصل الفعال بين المواطنين والجهات الحكومية، وتوضح أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والعمل على تسهيله.

- **ضرورة التنسيق بين الشرطة المجتمعية والصحة النفسية ومكتب التصالح الأسري بهدف التعاون للوصول لحل المشكلة.**

وفقًا للاستبانة التي أجريت فيما يتعلق بالحاجة إلى التنسيق بين شرطة المجتمع، والصحة العقلية، ومكتب المصالحة الأسرية للتعاون وإيجاد حلول للمشكلة، وافق ٤٦ ٪ بشدة و٣٨ ٪ وافق بشكل عام. من ناحية أخرى، يعارض ١٢ ٪ بشكل عام، بينما عارض ٤ ٪ الفكرة بشدة.

أظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة مئوية كبيرة من المشاركين أدركت أهمية التنسيق بين شرطة المجتمع والصحة العقلية والمصالحة الأسرية لمعالجة القضايا وحلها. اتفق ما يقرب من نصف المشاركين بقوة على الحاجة إلى هذا التنسيق، في حين جرى الاتفاق على جزء كبير آخر بشكل عام.

ومع ذلك، كان هناك أيضًا بعض المشاركين الذين عبروا عن معارضتهم للفكرة. أظهر الاستطلاع أن ١٢ ٪ من المشاركين عارضوا الفكرة بشكل عام، بينما عارضها ٤ ٪ بشدة.

في الختام، تسلط الاستبانة الضوء على أهمية التنسيق بين الإدارات المختلفة لمعالجة مشاكل المجتمع وحلها بفعالية. في حين أن غالبية المشاركين أدركوا هذه الحاجة، ولا يزال هناك بعض الذين لم يؤيدوا هذه الفكرة. ومع ذلك، تشير النتائج إلى وجود مجال للتحسين في تنسيق الجهود بين الإدارات المختلفة نتائج أفضل.

مناقشة النتائج:

١ – نسبة كبيرة من أفراد المجتمع القطري ليس لديهم معرفة أو خبرة بمكتب التصالح الأسري بمحكمة الأسرة القطرية وأهميته وآليات التنسيق والتحويل بين المؤسسات ذات العلاقة.

٢ – ارتفاع حالات التفكك الأسري بالمجتمع القطري نتيجة لعدم فاعلية آليات التوعية والدورات للحياة الزوجية قبل الزواج.

٣ – من أسباب التسرع في طلب الطلاق لأحد الزوجين التردد في زيارة المؤسسات الاجتماعية والجهل بالحقوق الشرعية والقانونية بين الزوجين.

٤ – الدور المهم الذي يقوم به مكتب التصالح الأسري في الوصول للحلول المناسبة للمشاكل الأسرية وتجنب تفاقم تلك المشاكل.

٥ – ضرورة زيادة عدد الجلسات للمنتفعين للإسهام في تقليل نسب الطلاق بالمجتمع القطري.

٦ – ضرورة وجود أكثر من استشاري أثناء الجلسات.

٧ – توفير مكتب خاص أثناء الجلسات على أن تتوافر فيه عوامل الراحة النفسية والطمأنينة.

٨ – ضرورة توافر دورات توعوية عن بُعد (أون لاين) للمنتفعين لتقديم الاستشاريين النصائحَ والاستشارات.

٩ – من التحديات التواصل مع المنتفعين من خلال المحكمة يؤدي للتأخير في تحديد مواعيد جلسات مع الاستشاريين.

١٠ – من التحديات كيفية التواصل مع مكتب التصالح الأسري مع بداية المشكلة وهو ما يؤثر في تفاقم المشكلة.

١١ – ضرورة التنسيق بين الشرطة المجتمعية والصحة النفسية ومكتب التصالح الأسري بهدف التعاون للوصول لحلول مشتركة للمشاكل الأسرية.

١٢ – نجاح إجراءات التدخل المهني التي يقوم بها الاستشاريون بمكتب التصالح الأسري للحفاظ على الأسرة القطرية بالشكل السليم.

١٣ – ضرورة توفير جلسات مسائية لمن تمنعهم ظروفهم من الحضور في الفترة الصباحية للإسهام في الحد من المشاكل الأسرية.

١٤ – ضرورة توفير خط ساخن لتقديم الاستشارة الهاتفية السريعة للإسهام في إيجاد حلول سريعة للحد من المشاكل الأسرية.

١٥ – من أهم الاستراتيجيات مقابلة أطراف النزاع، محاولة سد الخلل، تقريب وجهات النظر، الأسلوب الهادي، اكتشاف سبب الخلاف الرئيس ووضع حلول مناسبة.

١٦ – من أكثر المشاكل الأسرية عدم الوعي، غياب الأب، الخيانة الزوجية، عدم توافر ثقافة الحوار والتفاهم بين الزوجين، ضعف الوازع الديني.

١٧ – الإجراءات السريعة التي تتم مع المنتفع للوصول لمكتب التصالح الأسري تسهم كثيرا في القضاء على الخلافات الزوجية.

١٨ – تشير الإحصاءات لدور مكتب التصالح الأسري في التقليل من حالات الطلاق بالمجتمع القطري.

١٩ – من أهم الإيجابيات بمكتب التصالح الأسري توافر استشاريين على درجة عالية من الكفاءة والمهارة، تقديم الخدمات مجانا، تقليل حالات الطلاق بالمجتمع القطري.

٢٠ – ضرورة إلزام المقبلين على الزواج بالحصول على دورات عن الزواج وكيفية حل المشاكل الأسرية، وتحمُّل المسؤولية.

٢١ – من التحديات عدم وجود تنسيق وتعاون مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة، عدم قيام وسائل الإعلام بدورها الإيجابي في تعريف المجتمع القطري بأهمية مكتب التصالح الأسري وأهدافه.

التوصيات:

١ – التنسيق والتشبيك بين مكتب التصالح الأسري والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة للمساهمة في حل المشاكل وتقديم الدعم المادي والمعنوي والاجتماعي بصورة سريعة وملزمة.

٢- كشفت الدراسة أن مكتب التصالح الأسري في المقر الرئيس يقدم الخدمات بشكل فعال للغاية، وهو ما يستدعي إعادة توجيه تلك الخدمات لبعض المناطق البعيدة عن المكتب والتي تستدعي حالتها استشارة الأخصائيين الاجتماعيين وخدمات مكتب التصالح.

٣- أشارت الدراسة إلى أن بعض الأخصائيين والاستشاريين لم يكن لديهم أي خبرة فيما يتعلق بتقديم المشورة في وقت الانضمام للمكتب، بينما كان لدى البقية بعض الخبرة، وهو ما يستدعي تنظيم برامج تدريبية ملائمة تواكب المتغيرات الاجتماعية في القضايا الأسرية.

٤ – وضع صيغة تشريعية تسمح للمكتب بإلزامية الزوجين المتنازعين التعامل مع مكتب التصالح الأسري قبل البدء في إجراءات التقاضي وتسمح بإلزامية القرارات الصادرة عن مستشاري المكتب.

٤- ضرورة إمكانية الاستعانة بمحامي / محامية للعمل مع الفريق في القضايا ذات الأبعاد القانونية لغايات الاستشارة والتوجيه في مرحلة التصالح.

٥- القيام بحملة توعية وكسب تأييد للمكتب لزيادة درجة وعي الناس بأهمية الاطلاع على خدماته والاستفادة من الدروس المتاحة تلافيا للوقوع في العثرات للمقبلين على الزواج.

٦- العمل على تشجيع المؤسسات التعليمية في قطر للعمل على استحداث خطة دراسية وتعليمية تتضمن قضايا الأسرة والأمور الشخصية والدينية كافه في المرحلتين المدرسية والجامعية.

قائمة المصادر والمراجع العربية:

القرآن الكريم، سورة النساء، آية: ١.

– حامد، أحمد قناوي. (٢٠١٥). تقويم دور أخصائي خدمة الفرد بمحاكم الأسرة: نحو تصور مقترح لهذا الدور من منظور العلاج الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٣٩، ج ١٥، ٨٩ – ١٣٥.

– شحاته، فوزي محمد الهادي. (٢٠٠٧). مستوى ممارسة الأخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة في تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع ٢٢، ج ٢، ٨٥١ – ٩٠٤.

– سالم، إسماعيل مصطفى (٢٠٠٠) مقومات الإعداد العلمي والمهني للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المشكلات الأسرية،المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

– زين، هشام (٢٠٠٥) محكمة الأسرة في ضوء الفقه والتشريع والقضاء، القاهرة المركز القومي.

– عبد المجيد، هشام سيد (٢٠١٥) أساسيات العمل مع الأفراد والأسر في الخدمة الاجتماعية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

– عبد الرؤوف، ثريا وآخرون (٢٠٠٣) الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة، القاهرة، جامعة حلوان.

– عتمان، مروة محمد فؤاد. (٢٠١٠). تقويم الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٩، ج ٧، ٣٢٧٦ – ٣٣٢٣.

– عبد الحميد، نهلة السيد وفوزي، أماني سعيد. (٢٠٠٧). معوقات أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره بمكاتب تسوية المنازعات بمحكمة الأسرة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٢، ج ٢، ٦٢٩ – ٦٦٥.

– قمر، عصام توفيق، ومبروك، سحر فتحي (٢٠٠٩) الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، مصر ، المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط ١.

– منصور، حمدي إبراهيم (١٩٩٢) قياس الشعوب بالاغتراب بين الزوجين كمحك في تشخيص حالات النزاعات الزواجية في خدمة الفرد، المؤتمر العلمي السادس، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

–مركز وفاق. (٢٠١٨). الإصلاح الأسري. تم الاسترجاع من:
http://www.wifaq.org.qa/Ar/Pages/Familyreform.aspx

– نجيب، محمد. (١٩٩٨). الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

مواقع الكترونية:

– الأمانة العامة للتخطيط التنموي (٢٠٠٨). *رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠*. تم الاسترجاع من:
https://www.psa.gov.qa/ar/qnv1/Documents/QNV2030_Arabic_v2.pdf

References:

Bengtson ,Vern L ,.Acock, Alan C., Allen, Katherine R., Anderson, Dilworth Peggie ,Klein, David M., 'Source Book of Family Theory and Research) edit ,(.New Delhi: Sage Publications; 2005.

- Connelly, L. M. (2009). Mixed methods studies. Measure Nursing, 18(1), 31-33.

- Sehgal Mamta and Sherjung Nirmala, 'Marital Disputes and Counselling' Vol. I, New Delhi: S. B. Nangana for APH Publishing Corporation; 1997.

- Nauki,Wychowaniu. Studio Interdisciplinary, Social Work and Family Therapy: Interdisciplinary Roots Of Family, Number.2016/2(3).